زحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة والعطارد والكوكب
هذه الفرق كلهم هم المنكرون للصانع على الحقيقة بادين اليه ذكر الاشتباع
فتقدم فان قلت الواجب لكم الفاعل وكم الفاعل لا يعمل الا اذا كان
بعض الحال والاستقبال لا بعض الماضي وبيرهنا على مع انه بعض الماضي
قلت اذا دخل اللام على كم الفاعل استوى الجميع اي الماضي والحال
والاستقبال في علم الله فعل بالحقيقة لكن عدل عن صيغة الى
صيغة الاسم الفاعل لكراهتهم ادخال اللام على الفعل فكل القبيح تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا او امس وكذا الممتنع
والممكن وانما انحصرت الاشياء في الواجب والممتنع والممكن
لان الشيء اما ان يكون وجوده مقتضى ذاته او عدمه او لا يكون
الشيء منهما الاول الواجب والثاني الممتنع والثالث الممكن
اما بيانه وجه الحصر من وجه الآخر فهو ان الشيء اما ان يكون سلوب
الضرورة عن احد الطرفين او عن الطرفين معا والثاني في الممكن والاول
اما ان يكون السلب في جانب الوجود او من جانب العدم الثاني
الواجب والاول الممتنع فان قلت لا عدم للواجب اصلا فلم قلتم
ان الضرورة سلوب فيه عن طرف العدم قلت العدم انما عرض حاصل
فيه لكامنة في تقرير الواجب ولا وجود للممتنع اصلا فلم قلتم ان الضرورة

ان الضرورة عن طرف الوجود قلت الوجود انما عرض حاصل فيه لكا
مر في تعريفه ايضا قاسوله وغيره اقول الضميران في سواه
وغيره ان كانا راجعين الى الممتنع يلزم ان يكون الواجب ممكنا
لانه يصدق عليه انه غير ممتنع وان كانا راجعين الى الواجب يلزم
ان يكون الممتنع ممكنا لانه يصدق عليه انه غير الواجب فوجب
ان يكون احد الضميرين راجعا الى الممتنع والآخر الى الواجب
حتى يكون المعنى سوى الممتنع وغير الواجب بهذا اذا اريد بالامكان
الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين معا اي عن طرفي الوجود
والعدم على ما هو اللايق بهذا المقام واما اذا اريد بالامكان
الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين فان
يكون الضميران راجعين الى الممتنع فقط فحينئذ يجب ان يكون الا
مكان مقيدا بجانب الوجود اي يكون الضرورة سلوبة
عن جانب العدم لكون الواجب ممكنا بهذا المعنى او الى الواجب
فقط فالامكان حينئذ يكون مقيدا بجانب العدم اي يكون الضرورة
سلوبة عن جانب الوجود لكون الممتنع ممكنا بهذا المعنى لكن هذا
التوجيه غير مناسب بهذا المقام فان قلت الظرف في قوله الممكن
سواه فاعل والشأن ان الظرف لا يقع فاعلا لانه منصوب ابدا

Copyright © King Saud University